

تمرير قانون الحرمان من لم الشمال يدل على تعلق أحزاب الائتلاف بالحكومة الإسرائيلية الحالية!



صفحة (٢)ة

بعد صدور تقرير «أمнести»: إسرائيل وتقارير منظمات حقوق الإنسان.. من الاستخفاف إلى ما يشبه الذعر!



صفحة (٣)ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٢/٢/١٥ الموافق ١٤ رجب ١٤٤٣هـ العدد ٥٢٦ السنة العشرون

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

في ضوء «قضية بينغاسوس»، استعادة لاجتهادات موضوعة «الديمقراطية الإسرائيلية»!

بقلم: أنطوان شلحت

لعل من الأسئلة الهادئة التي أثارها قضية قيام الشرطة الإسرائيلية بالتجنس على هواتف مواطنين ومسؤولين وصحافيين بواسطة استخدام برنامج «بينغاسوس»، والتي ما زالت تشغل إسرائيل بكيار مسؤوليها وبرأيها العام ووسائل إعلامها منذ الكشف عنها من طرف ملحق «كالكايلست» (الملحق الاقتصادي التابع لـ «يديعوت أحرونوت») قبل عدة أسابيع، السؤال المتعلق بما يمكن اعتباره موضوعة الديمقراطية الإسرائيلية لا بالنسبة إلى المواطنين العرب فيها، إنما أساساً فيما يتعلق بجوهرها وتعاملها مع المواطنين اليهود.

وفي هذا الشأن يمكن اعتبار وزيرة الداخلية الإسرائيلية أيليت شاكيد (يمينا) من آخر المسؤولين الإسرائيليين الذين تعاطوا مع هذا السؤال، حيث قالت في سياق مقابلة أجرتها معها «يديعوت أحرونوت» (٢٠٢٢/٢/٩) إن «دولة تتنصت فيها الشرطة على محتوى هواتف مديريين عامين حكوميين، وأفراد عائلة رئيس الحكومة، وقادة احتجاجات، وصحافيين، هي دولة لا تستحق أن توصف بأنها ديمقراطية... وأمل بأن يتضح أن التقارير بشأن تجسس الشرطة غير صحيحة أو لا فإن هذه نهاية الديمقراطية»! طبعاً، مثل هذه الموضوعة تراقف إسرائيل منذ إقامتها، وتزداد تواتراً عاماً بعد عام، وهو ما سنعرض له وإن بشكل عابر في هذا المقال.

بدايةً لا بد من التنويه بأن المقال لا ينوي إصدار أحكام نقدية سواء إلى ناحية الرفض أو إلى ناحية القبول لما تذهب إليه الموضوعات التي سنتقدمها، بل إن ما يعنيننا هنا هو تقديم وصف لها من شأنه أن يشير إلى سيرورة بعض الديناميات الإسرائيلية الداخلية التي تتعامل مع هذا الموضوع.

١- في ١٠ أيلول ٢٠٠٨، صدر في إسرائيل تزامناً مع الذكرى السنوية ٦٠ لتأسيسها، كتاب بعنوان «ديمقراطية مغلولة» من تأليف الوزارة وعضو الكنيست السابقة شولميت لوني، ومن بين أمور أخرى، شددت لوني على ضرورة الحفاظ على طابع إسرائيل الديمقراطي أكثر من طابعها اليهودي، وأشارت إلى كونها «ديمقراطية شاذة»، يسيء فيها الكنيست إلى نشاطات الديمقراطية، بينما في حق حقوق الإنسان ويشوه سمعتها، ويقتز التحقيق معها، عوضاً عن الإشادة بها ومباركتها. ولقبت إلى أنه في سائر دول العالم ناضل الديمقراطيون ونجحوا في الإطاحة بالفاشية والحكم الاستبدادي، بينما في الكنيست الإسرائيلي تتغلب في الأعوام الأخيرة غريزة تصفية الآخر، وغريزة تكريس تسيد النظام والسيطرة والسلطة للأغلبية العينية لمجرد كونها كذلك والتي تعبر عن غياب الفهم لماهية الديمقراطية، على أي منطع مغاير، ونوهت بأن أحد أسباب ذلك يعود إلى حقيقة أن أوردت الديمقراطية الإسرائيلية خنتت بالكثير من السهم على أيدي حاخامين من رجالات ونساء الدين والتدين، ومستوطنين، وشتى أصفاء الانتهايين.

وفي مناسبة صدور هذا الكتاب عقدت أمسية خاصة، تكلم فيها أحد أبرز أساتذة العلوم السياسية، البروفيسور يارون إرزاهي، فاختار طرح السؤال: هل إسرائيل ديمقراطية؟ وأجاب عنه كما يلي: يمكن للجمع - وأنا أتحدث هنا كخخص منشغل أيضاً في التاريخ والأبحاث حول الديمقراطية - أن يكون ديمقراطياً بنسبة ٨٠ بالمئة على أكثر تعديل، وكي يكون كذلك ينبغي النضال ١٠٠ بالمئة من الوقت؛ لكن إسرائيل بعيدة جداً عن أن تكون ديمقراطية بنسبة ٨٠ بالمئة، بحسب فهمي في هذا الموضوع فإنها شيء مختلط، واستطيع قول ذلك على أساس أنها ٤٠ بالمئة ديمقراطية، و ٣٠ بالمئة إثوقراطية، و ٢٠ بالمئة إثوقراطية، و ١٠ بالمئة فوضى، وتتغير هذه النسب بصورة تاريخية، ويرأيه هي ديمقراطية ٤٠ بالمئة، لأن «الاسس الديمقراطية الرسمية» متوفرة، على غرار انتخابات حرة، تداول السلطة سلمياً من دون عنف لغاية مقتل رئيس الحكومة السابق إسحاق رابين العام ١٩٩٥، والذي شكل حدثاً مفصلياً، كما أن المحاكم مستقلة، وهناك صحافة حرة.

ولدى تعداده العوامل التي تحذ من إمكان أن تكون إسرائيل ديمقراطية أكثر، ذكر إرزاهي ما يلي:

أولاً، طالما كانت إسرائيل دولة محتلة، ترسل مواطنيها وجنودها من أجل قمع شعب كامل (الشعب الفلسطيني)، لا تستطيع التحوط بالشرعية التي يوفرها مصطلح نظام ديمقراطي، وقال حرفياً: «هذا أمر في متناول الوضوح: نحن دولة احتلال خلافاً لكل القوانين والشرقيات الإسرائيلية والدولية». ثانياً، النظام الديمقراطي هو نظام يُتخذ فيه السياسة نفسها بواسطة



لوجو شركة «بينغاسوس».

دستور و / أو ثقافة سياسية من ضبط النفس. وهذا الإعلان غير متوفرين في نظام إسرائيل، فلا يوجد دستور ولا ثقافة سياسية تقوم على ضبط النفس، وهما سمتان بارزتان للديمقراطية.

ثالثاً، الأكثرية في إسرائيل إثنية وليست سياسية. وما هي الأكثرية السياسية؟ إنها أكثرية يمكن أن تتبدل بين جولات الانتخابات، لكن الأكثرية في إسرائيل إثنية بصورة دائمة وهذا غير ديمقراطي، وليس صفة نموذجية للديمقراطية. ففي الولايات المتحدة مثلاً، التي تعتبر بطبيعة الحال دولة مختلفة عن إسرائيل في كثير من المعطيات والحيثيات، تتغير الأكثرية السياسية، أما في هذه الأخيرة فتتغير الأكثرية السياسية لكن داخل الأكثرية الإثنية، وهنا تكمن المشكلة.

كي لا نقول إرزاهي في ما لم يقله بشأن دولة الاحتلال، يجب الإشارة إلى أنه يقصد بالاحتلال ذلك الذي حدث في العام ١٩٦٧ فقط، بالأساس من حيث ارتباطه بمشروع الاستيطان في أراضي الضفة الغربية. ووفقاً لدعائه، لغاية هذا المشروع الذي يصفه بأنه شرعي، حاولت إسرائيل إيجاد وإقامة مؤسسات نموذجية لنظام ديمقراطي؛ فصل بين السلطات، دولة قانون، محاكم... إلخ. لكن منذ ذلك العام، نغذ مشروع ضخ من بناء المستوطنات بموافقة الحكومة وتمويل تم تقديمه تحت الطائلة من جانب كل وزارات الحكومة، ما تسبب بإيجاد ثقافة مناوئة للديمقراطية بشكل سافر، تحت غطاء من الرسمية. وهذا حكم فيه قدر من تجاهل ما كانت عليه الحال قبل ذلك الاحتلال.

٢- في صيف ٢٠١٥ تطرق إلى موضوع الديمقراطية في إسرائيل الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا، القاضي المتقاعد أهارون باراك، في سياق مقابلة أجرتها مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ووجه باراك تحديراً مبطناً من الأوجه التي كان يشيعها آنذاك اليمين والحكومة برئاسة بنيامين نتانياهو، واستذكر تجربة النظام النازي في ألمانيا، فقال إن «المحكمة العليا في ألمانيا، في بداية ثلاثينيات القرن العشرين، فالتت، لم تتمكن من إلغاء قوانين، وأنا لدي قناعة كاملة بأنه لو كانت في ألمانيا حينذاك محكمة قوية وكان ثمة انتقاد قضائي حاد، لكان بالإمكان كبح (الزعيم النازي) أدولف هتلر، ولكن عندما أصبح في الحكم أمسى صحيحاً المساس به».

وأكد باراك كذلك أن «النواة الديمقراطية في إسرائيل هشة، لأن هناك ثلاثة عوامل تجعلها على هذا النحو: العامل الأول، أن جذورنا الديمقراطية ليست عميقة، والهجرات اليهودية المختلفة، من دول الاتحاد السوفييتي السابق ومن الدول الإسلامية، لم تات من ثقافة حكم ديمقراطي، كذلك فإن منظومة التربية والتعليم في إسرائيل لا تعمق الجذور الديمقراطية، لذلك فإنه بالنسبة لمعظم سكان إسرائيل، مصطلح الديمقراطية يعني حكم الأغلبية، وهذا مفهوم ضحل جداً للديمقراطية».

وأردف أن «العامل الثاني هو التوتر الأمني، فنحن نعيش في توتر أمني منذ اليوم الأول (قيام الدولة) وهذا التوتر لا يتوقف، وعندما يكون هناك توتر أمني،

ماكرون، بمساهمات شعوبهم في مستعمراتهم الدولية، إن هذا جزء من الانتقال السياسي المستمر إلى العينية في العديد من الدول، لا تقوم إسرائيل بالضبط الفلسطينيين وحسب، بل إنها مورد رئيس للأسلحة ومعدات المراقبة والمعرفة - التي اختبرت بشكل روتيني على الفلسطينيين - لعدد من الأنظمة القمعية ابتداء من كولومبيا وصولاً إلى السعودية. كل هذا يجعل مسألة إسرائيل مؤثرة بشكل خاص. هذه القطعة الصغيرة من الأرض في غرب آسيا هي نقطة تركيز مهمة في النضال العالمي ضد التمييز والظلم المنهجين.

ولم يتضح بعد ما إذا كان تقرير منظمة العفو الدولية سيحرك الرأي العام ضد نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، في الوقت الذي تتوجه فيه أنظار العالم إلى مخاوف أخرى أكثر أولوية، من ناحية أخرى، يرى الكثيرون شيئاً مشتركاً بين محنة الفلسطينيين من جهة، ومسألة «حياة السود مهمة»، والاعتراف الرسمي بالإبادة الجماعية الثقافية للشعوب الأصلية في كندا، وتزايد الشعور المناهض للاستعمار في البلدان التي ولدت من مستعمرات من جهة أخرى، وأظهرت الدراسات الاستقصائية باستمرار أن موقف كندا والعديد من البلدان الغربية المؤيد لإسرائيل يعاني من عجز ديمقراطي لأن معظم الناس في تلك الدول يتعاطفون مع الفلسطينيين، في ظل هذه الظروف، من المرجح أن يصعب المجتمع المدني العامل الرئيس في التغيير.

يدرك الصهيونيون داخل إسرائيل وخارجها هذا الخطر جيداً، يكتب الحاخام الرئيسي الحالي في جنوب أفريقيا في صحيفة «جيروزاليم بوست»، محذراً من أن «النية وراء تقرير منظمة العفو الدولية هذا، مثل جميع أولئك الذين يتهمون إسرائيل بالفصل العنصري زوراً، هي تدمير الدولة اليهودية من خلال كسر عزيمة مواطنيها الشجعان بجعلهم يخلجون من دولتهم، والعزوف عن الخدمة في جيشها أو دفع ضرائبها، وفي المقابل يهجم على التطلع إلى الهجرة لتجنب عار وألم العقوبات والإقصاء الدولي». إنه يتحدث من تجربة بلده وهو محق تماماً في القلق بشأن الطبيعة الصهيونية الدولية التي تقوم على أساس التمييز.

السلطة القضائية مثلاً، يتقوى بما شهدته إسرائيل إلى الآن، بما في ذلك في الفترات التي لم يكن فيها اليمين ممسكاً بعنان السلطة، أو على وجه الدقة في مرحلة التأسيس والجدالات التي أثّرت بشأن اعتماد دستور أو عدم اعتماد.

وستسرعنا للتمثيل على ذلك استعادة أقوال لرئيس الحكومة الأول ديفيد بن غوريون، المؤسس الفعلي لدولة الاحتلال، لدى إجراء نقاش في الكنيست بشأن «مشروع قانون الخدمة الأمنية» في كانون الثاني ١٩٥٠، أكد فيها أنه يجب إنشاء إسرائيل على أساس وثيقة واجبات لا وثيقة حقوق. ومما ورد في أقواله: «يبدو لي أننا عمومًا نتكلم زيادة عن اللزوم حول حقوق الإنسان، كما لو أننا نعيش في القرن ١٨، عندما حطمت شعوب معينة لأول مرة قيود الاستبداد وأعلنت عن حقوق الإنسان. في أيامنا الحالية يجب أن نعمل أولاً وقبل أي شيء عن واجبات الإنسان، ودولة إسرائيل يجب بناؤها على أساس وثيقة واجبات، وأنه لا حقوق من دون واجبات»!

٤- لوحظ في الأونة الأخيرة أن حملة الاحتجاجات في إسرائيل ضد استمرار حكم رئيس الحكومة السابق بنيامين نتانياهو، التي وقفت وراءها حركات متعدّدة، تنسب بعدة تبعات، منها اشتعال أوار جدل ملفت بشأن جوهر التغيير الذي يجب السعي إليه نشدنا لتلافي وضعية عامة توصف بأنها مختلفة وجذبت دولة الاحتلال نفسها في قبضتها، وجعلها في أحسن الأحوال ديمقراطية ناقصة، أو عرجاء، أو مكثلة بالأصناف.

ولا يكف معظم المخترطين في هذا الجدل أنفسهم عناء النيش في جذور قيام الدولة على أساس العقيدة الصهيونية، بل يقفزون عن تلك الجذور لمناقشة ما تلا قيامها من خطوات تأسيسية عامدة أفضت إلى ما هي عليه الآن، والأصح القول إنه ما كان من الممكن أن تفضي إلا إلى ما آلت إليه، ومن أبرز تلك الخطوات نيشار إلى مسالة عدم إعداد دستور، ومعروف أن «وثيقة

استقلال إسرائيل»، أقرت، يوم ١٤ أيار ١٩٤٨، بأن يقوم المجلس التأسيسي المنتخب بإعداد دستور للدولة حتى فترة أقصاها الأول من تشرين الأول من ذلك العام، وشكلت الانتخابات التي أجريت يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ في حقيقة الأمر انتخابات للمجلس التأسيسي، لكنه عقد أربع جلسات فقط. وفي يوم ١٦ شباط ١٩٤٩ صادق المجلس التأسيسي على القانون الانتقالي والذي حول نفسه من خلاله إلى الكنيست الأول، وبما أن المجلس التأسيسي لم يقم بإعداد دستور، فالكنيست بات خليفة المجلس في هذه الوظيفة.

واستمر الجدل بشأن الدستور إلى أن قرر الكنيست الأول، يوم ١٣ حزيران ١٩٥٠، قبول ما يسمى بـ «قرار أو تسوية هراي»، وبموجب ذلك أقيمت على عاتق لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية مهمة إعداد دستور للدولة يكون مؤلفاً من فصول متتابعة يشكل كل واحد منها قانوناً أساساً ويتم عرض هذه الفصول على بساط البحث في الكنيست، وإذا ما انتهت اللجنة من عملها تتوحد جميع الفصول لتكوّن معاً دستور الدولة. وما زالت هذه المهمة مستمرة ولم تنته بعد.

فما هي أهم الاستخلاصات التي تراكمت حتى اللحظة نتيجة هذا الجدل؟ أول هذه الاستخلاصات أن هناك إنكاراً عابراً للأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية لماهية الدولة المدنية الحديثة الشاذة. ووفقاً للفائزين بهذه الخلاصة، لا يجوز بموجب تلك الماهية رؤية الدولة كأداة تنفيذية لجماعة إثنية أو لجماعة ثقافية معينة، وبالتالي لا يجوز رؤيتها كأداة لديانة محددة. فمثل هذه الرؤى تتناقض بشكل مطلق مع المفهوم الذي يرى الدولة منظومة حكم سيادية لا تخضع لأي منظومة خارجها، ولملتزم أولاً وقبل أي شيء بسلامة ورفاهية سكانها/ مواطنيها بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الجنسي أو العرقي، والدولة ينبغي أن تكون مدينة لجميع مواطنيها.

ثانياً، قبل سنّ «قانون القومية الإسرائيلي» (في العام ٢٠١٨) وأكثر فأكثر بعد سنه، لم تكن الأغلبية السياسية في إسرائيل، التي يمكن أن تتغير بين انتخابات وأخرى، تعمل من أجل جميع المواطنين بل فقط من أجل الأغلبية الإثنية على حساب كل الآخرين. وفي الواقع، لم تكن الدولة بحاجة إلى مثل هذا القانون للعمل من أجل هذه الأغلبية بل إن سبب حاجتها إليه يعود بالأساس إلى ممارسة القمع والتمييز حيال كل من هو غير يهودي (المواطنون العرب أو الذين جاؤوا من دول الاتحاد السوفييتي السابق وليسوا من الديانة اليهودية).

ثالثاً، أُعيد تأكيد ما سبق ذكره أعلاه، وهو أن النظام الديمقراطي هو نظام يُتخذ فيه السياسة نفسها بواسطة دستور و / أو ثقافة سياسية من ضبط النفس. وهذا الإعلان هما سمتان بارزتان للديمقراطية الجوهرية، ولكنهما غير متوفرين في نظام الحكم الإسرائيلي.

منظمة العفو الدولية تسلط الضوء على حقيقة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي

بقلم: رشاد أنطونينوس ويعقوب رابكين (*)

ضمت منظمة العفو الدولية (أمнести) مؤخراً صوتها إلى هيومن رايتس ووتش وعدة منظمات غير حكومية إسرائيلية، وخلصت إلى أن إسرائيل تقوم بارتكاب جريمة الفصل العنصري.

يستند هذا الاستنتاج إلى أكثر من مئتي صفحة من الدلائل المتعلقة بمعاملة الفلسطينيين، سواء في إسرائيل نفسها أو في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧.

كان ردة فعل الحكومة الإسرائيلية والعديد من مناصريها حول العالم هو إدانة منظمة العفو الدولية، وتم اتهام تقرير منظمة العفو الدولية بأنه معاد للسامية، وهو الاتهام المعتاد الذي يقصد به دفع الاتهام عن الدولة الصهيونية. وكان أبا إيبان، وهو وزير الخارجية الإسرائيلية المخضرم، من اقترح استراتيجيتية التحريف في أوائل السبعينيات. إن الخطط ما بين انتقاد إسرائيل وما بين المعاداة للسامية يكفل فلات إسرائيل من العقوبة، وهو أمر يدركه الجميع، يقف هذا الاستخدام الواسع لشعب معاداة للسامية حارساً لإسرائيل ويخيف أولئك المترددين الذي يخشون الحديث بصراحة. بل قد تنتهي فجأة مهنة السياسي أو الصحافي الذي يجزء على ذلك.

إن جماعات اللوبي الصهيوني النشطة حول العالم منظمة، ومتحفزة، وممولة. وهؤلاء يعتمدون على العالدين من المسيحيين الصهيونيين الذين يرون في دولة إسرائيل تجسيداً لأمالهم المسيحية، وعلى عدد أقل من اليهود الذين أصبحت إسرائيل بالنسبة لهم مركز هويتهم. تتمتع إسرائيل أيضاً بدعم قوي من الحركات السياسية اليمينية المعجبة بإسرائيل باعتبارها نموذجاً للقومية المصرية بلا حجل. القضية الأخرى التي تصب في صالح إسرائيل هي أن الاستعمار باعتباره السبب الأساسي لوجود الأبارتهايد، بدأ يقل بالاحترام من جديد في الدوائر الحاكمة داخل العديد من الدول الغربية، وأشاد البعض، بمن فيهم توني بليز وإيمانويل



الفصل العنصري: علامات تتحدث عن نفسها على الأرض.

لا حظ ليونارد كوهين بحكمة أن «هناك تشققات في كل شيء؛ وهكذا سوف يدخل الضوء». ربما يكون تقرير منظمة العفو الدولية قد كشف حقيقة نظام الفصل العنصري وسلط الضوء على ممارسة إسرائيل للتمييز المنهجي والتي لم

تعد خفية بعد الآن.

(*) الكاتبان على التوالي هما أستاذ متقاعد في علم الاجتماع في جامعة كيبك في مونتريال، وأستاذ فخري في التاريخ في جامعة مونتريال، ترجمة خاصة.

تمرير قانون الحرمان من لم الشمل يدل على تعلق أحزاب الائتلاف بالحكومة الإسرائيلية الحالية!

كتب برهوم جرابسي:



(وكالات)

نشاهد الجمهور يخرج للظاهر، أو ينصب الخيام في شارع روتشيلد في تل أبيب، ولكن بينيت وليبرمان أدركا أن التغطية الإعلامية الكثيفة لموجة رفع الأسعار يمكن أن تتطور إلى غضب عام سيهدد استقرار الحكومة. لذلك استخدموا الضغط الشديد على البيروقراطية المهنية في وزارة المالية، من أجل أن تقدم ردا سريعا يخفف الضغط.

وشدد بيرتس على أن جزءا كبيرا من الخطة التي تم نشرها لن يخفف أبدا غلاء المعيشة، وربما حتى يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وفي الأسابيع الأخيرة فحصت وزارة المالية أيضا إمكانية أن تتحمل الدولة جزءا من ارتفاع أسعار الوقود، ولكن هنا الشعبية توقفت لدى البيروقراطية المهنية التي أوضحت مغزى ذلك؛ وقود سائل يعني خلق تشجيع للسفر في السيارات الخاصة، وفي إطار محاولة السيطرة على غضب الجمهور فإن زيادة الاختناقات في الشوارع هي الأمر الأخير الذي يجب تشجيعه الآن.

ويرى بيرتس أن ليبرمان وبينيت يعرفان جيدا أن هذه الخطة ليست ذات شأن لخفض كلفة المعيشة. لذلك أوضح وزير المالية أيضا أن هذه «ليست الرزمة الأخيرة». هذا حقا يبدو مثل حبة مسكن صغيرة، يمكن أن تفرح الجمهور بشكل قليل، لكنها لن تحرك شيئا في القضية الحقيقية: تقليص فجوة الـ ٢٠٪ بين إسرائيل ودول الـ OECD في غلاء المعيشة. لذا فمشكوك فيه أن تهدئ هذه الخطوات الانتقاد العام، ولكن على الأقل في هذه المرحلة هي ستهدي المستوردين وشبكات التسويق والمنتجين.

ورد وزير المالية ليبرمان على الانتقادات قائلا إنه في نية وزارته تحويل هذه الإجراءات إلى قانون، يقزه الكنيست حتى النصف الأول من شهر نيسان المقبل، على أن تدخل الإجراءات حيز التنفيذ بشكل تراجمي منذ مطلع العام الجاري، في ما يتعلق بالتسهيلات الضريبية ورسوم الحضانات، وادعى ليبرمان «أن النية كانت في الأساس مساعدة العائلات التي لديها أطفال في المرحلة المدرسية الابتدائية، إذ لا يمكن إرضاء الجميع» على حد تعبيره.

ليثور إن هذا المبلغ كبير، ومن غير المؤكد أنه يستحق الاستثمار في بعض الإجراءات التي تم الإعلان عنها. وهذا يذكر إلى حد ما بالمليارات التي خصصتها الدولة لتوزيع «منحة على كل مواطن»، في أيام الحكومة السابقة، خلال موجات الكورونا الأولى.

وبرأي المحلل الاقتصادي البارز في صحيفة «يديعوت أchronوت»، سيفر بلوتسك، فإن «شيئا واحدا يمكن قوله بيقين، هو أن خطة كبح التضخم المالي كما تم عرضها ليست موجهة لكبح التضخم المالي. توجد فيها حسنات ونواقص، لكن ليس فيها أي علاج للتضخم المالي. لم تعرض الحكومة خطة لمكافحة ارتفاع الأسعار، باستثناء تليف غلاء الكهرباء، كما أن قائمة التخفيضات الضريبية، والتسهيلات الجمركية، تستهدف التسهيل على حياة الطبقة الوسطى الميسورة العاملة».

وبحسب بلوتسك، فإنه رغم أن شبح التضخم المالي دق الباب بقوة اندرجت في ميزانية ٢٠٢٢، فإن الكثير من أوجه الغلاء بادرت إليها المالية، الفحم، الأواني البلاستيكية، ضريبة الأرنونا، المشروبات، وإلى كل هذه أضيفت ارتفاعات في أسعار الوقود والكهرباء وعلى جدول الأعمال أيضا ارتفاع أسعار المياه. ولأن مواد الطاقة المستوردة إلى البلاد ارتفعت أسعارها، برأي الخبراء، مؤقتا فقط، كان للحكومة مجال واسع لرد فعل آخر، واختارت بعيون مفتوحة إشعال الدائرة السحرية لغلاء محلي، فالوقود والكهرباء والماء تشكل عناصر مركزية في الإنتاج، وفي التسويق، وفي النقل، وفي البناء للسكن، لذلك شدوا الأحزمة لإقلاق إضافي في أسعار الشقق.

وختم بلوتسك: لقد كان الاستعراض التلفزيوني الثلاثي رائدا تماما. لم يبت مصداقية، لم يبت جوابا للأزمات، لم يبت مهنية، ولم يشارك فيه أحد مهني، ولم يبت إلا جملة خطوات فزعة ومتأخرة، هدفها «الإحسان للشعب».

من ناحيته قال المحلل الاقتصادي في صحيفة «هارتس» وملحقها «ذي ماركر»، سامي بيرتس، في مقال له، إن الخطة المتسارعة التي تم طبخها في وزارة المالية استهدفت في المقام الأول منع الاضطرابات العامة، رغم أنه في الحقيقة لم

انتقاد الإجراءات. وحسب ما أعلنه المسؤولون الثلاثة، وباحثاتالية وكانهم يواجهون موجة الغلاء، فإن أبرز الإجراءات هي:

رفع أسعار الكهرباء حاليا بنسبة ٣,٤٪، بدلا من ٥,٧٪، إلا أن النسبة المتبقية من القرار السابق ستدخل حيز التنفيذ لاحقا.

منح عائلات عاملة لديها أطفال بعمر ٦ سنوات إلى ١٢ سنة تخفيضا ضريبيا إضافيا.

تقديم ما تسمى منحة عمل، بقيمة ٣٠٠ شكيل لمرة واحدة، لأصحاب الرواتب المتدنية، ومنح تخفيض في رسوم حضانات جيل الطفولة المبكرة للشرائح الوسطى، إذ أن العائلات الفقيرة تحصل عليها أصلا.

تخفيض الجمارك على الأغذية المستوردة التالية: اللحوم والأسماك والبيض، وبعض أصناف الإضافات على الطعام، وبعض أدوات المطبخ، إضافة إلى تخفيض الجمارك على قطع غيارات السيارات، ومعدات الحمامات البيتية، وأدوات بلاستيكية، ومعدات كهربائية بيتية. ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أchronوت»، غاد ليثور، إن هذه الإجراءات المعلنة، والتي تمت صياغتها تحت الضغط، والرزج ببعض بنودها في الساعتين الأخيرتين قبل الإعلان عنها، لن تحل مشكلة ارتفاع الأسعار، لكنها ستوفر إضافة لطيفة للعائلات التي يعمل فيها كلا الوالدين، ومن يتقاضى راتبا متوسطا أو أكثر. أما إذا لم يكن لديك أطفال، فستكتفي بدعم سعر الكهرباء. لذا فيلتأكد هي ليست خطة مثالية، لمكافحة المعيشة في إسرائيل.

ويضيف ليثور: حينما يكون سعر فريشة الأسنان في إسرائيل أعلى بنسبة ١٥٠٪ من معدل سعرها في الدول الأخرى، فإن المطلوب إجراءات أخرى. فهذه خطة هدفها الرئيس وقف التهجرات على الحكومة بسبب الموجة الجديدة من ارتفاع الأسعار. لا يمكن لمثل هذه الخطة أن تعالج التكلفة الهائلة للمعيشة في إسرائيل، والقائمة طوال العقدين الماضيين.

وبحسب التقديرات فإن كلفة هذه الإجراءات للخزينة العامة، حوالي ٤,٤ مليار شيكل، ويقول

الأحزاب المشاركة في حكومة بينيت تقضم من ثوابتها من أجل البقاء.

للحالات الاستثنائية التي يتم فيها منح إقامة مؤقتة لبعض أفراد العائلات المتضررة. هذا الدمج، وإذا كان بمستوى يثير ضجة، فإن قسما من الائتلاف الحاكم سيتحفظ وربما سيعترض عليه، لذا من السابق لأوانه الحديث عن الصيغة النهائية للقانون.

كي تمرر الحكومة مشروع القانون في الأسبوع الماضي، وبعد الاتفاق على دعم قسم من المعارضة اليمينية الاستيطانية، منح الائتلاف حرية التصويت لقائمتي ميرتس والعربية الموحدة، وقد أعلنت القائمتان أنهما ستعارضان مشروع القانون رغم أنهما أيدتا القانون في مطلع تموز الماضي.

في جلسة التصويت طلبت كتلة القائمة المشتركة، التي وقفت وحيدة في معارضتها للقانون فعليا، احتساب التصويت على القانون بمثابة منح ثقة للحكومة، فغادر نواب كتلتي ميرتس والموحدة القاعة، وحصل القانون على أغلبية ٤٤ نائبا مقابل معارضة ٥ نواب، هم نواب المشتركة بغياب نائب واحد لأسباب صحية.

تمرير القانون لم يتبعه أي شرح في الائتلاف الحاكم، ولم تهدد أي من قائمتي ميرتس والموحدة بمغادرة الحكومة، في حال تم إعادة سن القانون كليا، وربما هذا هو دليل آخر على تمسك أحزاب الحكومة الثمانية بحكومتها، حتى لو كانت هناك سياسات وقرارات وقوانين تشتمل على مواقف ومبادئ تمس بما كانت تعلنه تلك الأحزاب سابقا.

إجراءات اقتصادية هامشية لمواجهة الغلاء
من ناحية أخرى تواصل إسرائيل انشغالها بموجة الغلاء المستفحلة، في الأسابيع الأخيرة، وهي أصلا بدأت في منذ أكثر من عام ونصف العام. وفي الأسبوع الماضي، أعلن رئيس الحكومة نفتالي بينيت، ووزير المالية أفيغدور ليبرمان، ووزيرة الاقتصاد أورنا بريبياي، عن إجراءات اقتصادية بادعاء التخفيف عن الجمهور، إلا أن الإجراءات المعلنة عنها لا تفيد الشرائح الفقيرة الأكثر تضررا من الغلاء، ولذا فإن المحللين تقريبا أجمعوا على

أقر الكنيست الإسرائيلي الأسبوع الماضي بالقراءة الأولى مجددا مشروع القانون الذي يحرم آلاف العائلات الفلسطينية، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية وقطاع غزة ودول عربية، من لم الشمل؛ ولم يتسن للحكومة اجتياز ما كان يظهر وكأنه عقبة إلا بعد التنسيق مع الكتلة الأكثر تطرفا في اليمين الاستيطاني في صفوف المعارضة، التي تم إقرار مشروعها الأكثر تشددا لنفس الغرض في ذات المشهد، ومشهد التصويت يدل على تعلق الأحزاب المشاركة في الائتلاف بهذه الحكومة، حتى لو أصابت ممارساتها نقاطا جوهرية في مواقف سابقة لها. في المقابل، فإن موجة الغلاء ما تزال تشغل الساحة الإسرائيلية والحكومة تعرض خطوات لن تغير الكثير من واقع الغلاء.

وكان هذا القانون، كما هو معروف، قد أقره الكنيست كقانون طوارئ مؤقت في العام ٢٠٠٣، على وقع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، على أساس أن يتم العمل به لمدة عام، بسبب الضغط على مكاتب وزارة الداخلية الإسرائيلية، وقيل منذ ذلك الحين إن «الأسباب أيضا أمنية» بالنسبة لإسرائيل. ويطلب القانون حسب التقديرات آلاف كثيرة من العائلات الفلسطينية، وهناك من يرى أنه يطال عشرات آلاف العائلات، بعد ضم عائلات القدس، التي فيها نسبة عالية من العائلات التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية. ولا توجد حاليا إحصائيات دقيقة، لكن ما تجمع عليه مراكز حقوقية هو أن هذا القانون يضر بتشتيت عشرات آلاف الفلسطينيين في آلاف العائلات.

وعملت إسرائيل عادة على تمرير القانون سنويا بغالبية عادية، من كل ائتلاف حكومي وأي معارضة يمينية، ولم يكن القانون في أي مرة موضوع مقارعة بين أي معارضة من الأحزاب الصهيونية، وأحزاب كل حكومة، باستثناء كتلة ميرتس، من بين الأحزاب الصهيونية، التي كانت تصوت دائما ضد القانون، وذات يوم كانت رئيسة الحزب سابقا، زهافا غالون، من بين الملتصقين ضد القانون. كما أن بعض نواب حزب العمل كانوا يعارضون القانون حينما يكونون في مقاعد المعارضة، من بينهم من باتت اليوم رئيسة الحزب، ووزيرة المواصلات ميراف ميخائيلي.

وفي مطلع شهر تموز من العام الماضي، ولأول مرة، سقط طلب الحكومة لتمديد سريان القانون لعام آخر، بعد أن اصطفت المعارضة اليمينية والتي تضم كتلتي المتدينين المتمزتين ضد طلب الحكومة، التي كانت قد بدأت عملها قبل ٣ أسابيع من ذلك اليوم، إذ راهنت كتل المعارضة على التسبب بازمة مستقبلية للحكومة، ما يقرب تمسكها.

وقد سقط القانون بتعادل الأصوات، وكل الكتل التي كانت تعارض القانون من صفوف المعارضة، بما فيها قائمتا ميرتس والعربية الموحدة ورئيسة العمل ميخائيلي، دعموا القانون، ولكن القانون سقط بالتعادل نتيجة تمرد نائب من «الموحدة» في حينه.

على الرغم من سقوط القانون كليا من كتاب القوانين الإسرائيلي، إلا أن العمل بضمونه استمر من خلال وزارة الداخلية أيليت شاكيد، التي رفضت المصادقة على طلبات لم الشمل، التي تم تقديمها، بعد انتهاء سريان مفعول القانون، وصدر قبل أقل من شهر قرار من المحكمة العليا يمنع وزيرة الداخلية من الاستمرار في العمل بموجب قانون لم يعد قائما رسميا. وطوال الفترة الماضية، كانت مفاوضات بين الائتلاف الحاكم، ممثلا بالوزيرة شاكيد، والمعارضة اليمينية المتطرفة، حتى تم التوصل إلى اتفاق بأن تصادق الحكومة من حيث المبدأ على مشروع كتلة الصهيونية الدينية، الأشد تطرفا في الكنيست، سوية مع مشروع قانون الحكومة، الذي هو بذات الصيغة التي كانت قائمة سابقا، على أن يتم دمج القانونين لاحقا في مرحلة التصويت عليه نهائيا.

وترى الحكومة أنها ستعمل على إنهاء تشريع القانون من جديد في بحر شهر آذار المقبل، إلا أن هذا يتطلب من الحكومة القبول ببعض البنود الأشد تطرفا الواردة في مشروع قانون الصهيونية الدينية، وتهدف هذه البنود إلى تقليص حد

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:

حسن خضر

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:
حسن خضر



بعد صدور تقرير «أمнести»:

إسرائيل وتقارير منظمات حقوق الإنسان.. من الاستخفاف إلى ما يشبه الذعر!

كتب نهاد أبو غوش:



وقائع الفصل كما يعيها الفلسطينيون.

دأبت إسرائيل في الماضي على إظهار استخفافها ولا مباليتها إزاء الأصوات الصادرة عن أطراف إقليمية ودولية تنتقد سياساتها وممارساتها، سواء كانت تلك الأطراف دولا وحكومات وأحزابا، أو منظمات، وبشكل خاص إزاء تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، والتي واظبت على رصد الانتهاكات الإسرائيلية الفظيعة لحقوق الفلسطينيين. ولم تخل هذه التقارير يوما من كيل الاتهامات لحكومة إسرائيل بمخالفة القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية، وارتكاب أعمال ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. وكانت الانتقادات القاسية تصدر بشكل دوري عن منظمات حقوق الإنسان، لكن ردود أفعال الأوساط الإسرائيلية الرسمية والحزبية، ومن يدور في فلكها من وسائل الإعلام، بدت على الدوام جاهزة ونمطية من حيث التصنيف المسبق لهذه المنظمات بأنها تفت في صف أعداء إسرائيل من اليسار والعرب وقوى التطرف الإسلامي، وبأن مواقفها جزء من الحملات اللاسامية المعادية لحق الشعب اليهودي في تقرير المصير!

إسرائيل بدت مطمئنة إلى أن هذه الاتهامات والتقارير، وحتى القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية، سوف تبقى حبرا على ورق طالما أنها، أي إسرائيل، محمية بالفيتو الأميركي. بل إن بعض هذه الاتهامات استخدمت لتعزيز الرواية والادعاء الصهيونيين حول المظلمة التاريخية والاستهداف الدائم لليهود لكونهم يهودا، ولكن من الواضح أن تغيرات مهمة بدأت تؤثر بشكل ملموس على المواقف الإسرائيلية من تقارير ومواقف منظمات وهيئات حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، بحيث انتقلت مواقف إسرائيل تجاه بعض التقارير الدولية من عدم الاكتراث الظاهري إلى الاهتمام الجدي، ثم إلى الاستنفار المقرون بشن حملات مضادة، وإلى حالة هي أقرب للذعر لدى بعض الأوساط من خطورة الاتهامات الموجهة لإسرائيل.

استنفار وهجوم مضاد

بدأت حالة الاستنفار هذه منذ صدور تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) في مطلع العام ٢٠٢١، والذي اتهم إسرائيل بوضوح بأنها تبني نظام تفوق يهودي (إبارتهايد) بين البحر والنهر. وجاء في التقرير «إنه نظام فصل عنصري، تماسس واتضحت معالمه بمرور الزمن، وهذا النظام تجاوز السقف الذي يقتضي تعريفه كنظام إبارتهايد». ثم صدور تقرير منظمة «هيومان رايتس ووتش» في نيسان ٢٠٢١، الذي أكد أن السياسات والممارسات الإسرائيلية ترتكب جرائم ضد الإنسانية متمثلة بجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد، وصولا إلى قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

إسرائيل التي اعتادت وضع العقوبات أمام لجان التحقيق الدولية، إما بعدم التعاون معها أو رفض دخولها، بدأت بنقن حملات مضادة للجان التحقيق هذه والأجسام التي شكلتها، فقد كشف موقع (واللا) العبري، في أواخر شهر كانون الثاني الماضي، أن وزارة الخارجية الإسرائيلية بدأت حملة لشيطننة لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للتحقيق في الجرائم الأخيرة التي ارتكبت خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة. وأشار الموقع المذكور إلى حصوله على وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية تؤكد التزامها بالعمل على منع اللجنة من إصدار قرارات، والتشويش عليها إلى جانب مواصلة الحملة ضد مجلس حقوق الإنسان قبل التكملة مجددا في شهر آذار المقبل. ويشار هنا إلى القرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في شهر أيار من العام الماضي، والقاضي بالتحقيق في ما نسب إلى إسرائيل من انتهاكات وجرائم يشبهه بأنها ترقى إلى جرائم حرب في الفترة بين نيسان وأيار من العام ٢٠٢١. وكان لافتا شمول التحقيق مناطق قطاع غزة والضفة بما فيها القدس الشرقية وكذلك الانتهاكات ضد الفلسطينيين في إسرائيل، ما يشير صراحة إلى جريمة التمييز العنصري، وهو أكثر ما تخشاه إسرائيل بحسب التقرير الصادر عن وزارة الخارجية، حيث حذر المسؤولون من تأثير التقرير على إسرائيل ومكانتها وصورتها في المجتمعات الغربية.

يذكر أن هذا القرار حظي بتأييد ٢٤ دولة ومعارضة ٩ دول وامتناع ١٤ عن التصويت، وقد ردت عليه إسرائيل بشكل غاضب حيث وصفه رئيس الحكومة في حينه بنيامين نتانياهو بأنه «مخز ويعبر عن هوس المجلس المعادي لإسرائيل»، بينما قام مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة جلعاد إردان بتمزيق القرار بشكل استعراضي على الملأ، متهما المجلس وريئسته بالتحيز المسبق ضد إسرائيل وإخفاء وتبييض ما أسماه «جرائم» حماس!

التقرير الأوضح والأشمل

تصاعدت المخاوف الإسرائيلية من تقارير منظمات حقوق الإنسان، وخاصة بعد التقرير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية (أمнести) في مطلع شهر شباط الجاري، والذي أعلن من قلب القدس الشرقية المحتلة، متهما إسرائيل

صراحة بأنها أقامت نظاما يقوم على سيطرة جماعة عرقية معينة (اليهود) على جماعية عرقية أخرى (الفلسطينيين)... وأنشأت على مدى السنوات نظاما مؤسسيا يقوم على القمع الممنهج للفلسطينيين... وهو نظام يفرض في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة... وهذا النظام يتبدى من خلال السياسات والقوانين والإجراءات والممارسات، كما أن إسرائيل حافظت على هذا النظام وطوّرتّه بغض النظر عن الحزب السياسي الحاكم.

وتوصلت المنظمة الدولية إلى هذه النتائج بعد فحص عياني مدقق من قبل باحثين متخصصين لمئات الوقائع والأدلة على مدى أربع سنوات بين تموز ٢٠١٧، وتششرين الثاني ٢٠٢١. وشمل البحث إجراء تحليل مستفيض للقوانين الإسرائيلية، والنظم والأوامر العسكرية، والتصريحات وقرارات المحاكم، ومداولات البرلمان (الكنيست) والخطط والميزانيات والإحصاءات، كما شمل نحو ٢٠ مجالا من مجالات الحياة بما يغطي التشريعات وسياسات التشغيل والإسكان والخدمات الاجتماعية، والاستيطان ونقل السكان، والحقوق المدنية وحقوق المواطنة والجنسية وحرية الحركة، وحقوق الملكية، وقوانين لم تشمل العائلات، والأمن والحريات السياسية والفردية، وهدم المنازل وإجراءات الإخلاء القسري، ومكافحة الإرهاب، وغيرها من الحقوق حيث أظهر الفحص الذي أجرته (أمнести) وجود تمييز شامل ضد الفلسطينيين أينما كانوا وفي جميع مجالات الحياة.

ردود جاهزة

استبقت إسرائيل الرسمية الإعلان الرسمي لـ«أمستي»، فهاجمت المنظمة الدولية قبل يوم واحد من صدور التقرير ووصفت تقريرها بالمحاز والكاذب والمعادى للسامية. واتهم بيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية منظمة العفو الدولية (أمستي) إنترناشيونال، باستخدام معايير مزدوجة، وأساليب الشيطنة، بهدف نزع الشرعية عن إسرائيل، وهذه بالضبط هي عناصر اللاسامية الجديدة.

وعقبت أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، على هذا الاتهام خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في القدس فقالت إن هذا الاتهام يمثل محاولة لصرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان لعموم الفلسطينيين. ليس اتهام إسرائيل بممارسة جريمة الفصل العنصري أمرا جديدا في حد ذاته، فقد وردت مثل هذه الاتهامات عشرات المرات في تقارير وبيانات وملخصات لمنظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية، بل إن مسؤولين إسرائيليين كثر سبق لهم أن حذروا من هذا المصير مع استمرار الاحتلال والاستيطان وتدمير حل الدولتين إلى جانب التشريعات والممارسات العنصرية تجاه الفلسطينيين داخل إسرائيل. ثم تلاحت التقارير والشهادات التي تتهم إسرائيل ببناء نظام للتمييز العنصري ارتباطا بتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المترامنة مع حملة من التشريعات العنصرية المرتبطة بتأكيد يهودية دولة إسرائيل

والتي تمس بالحقوق السياسية والمدنية لغير اليهود والتي رسما قانون القومية الذي أقره الكنيست في تموز ٢٠١٨ وبات يمثل أساسا لسلسلة القوانين والتشريعات والممارسات العنصرية.

تقرير «أمستي»: تطوّر نوعي

من الواضح أن تقرير منظمة العفو الدولية يمثل تطورا مفضليا ونوعيا في مسلسل إدانات إسرائيل لعدة أسباب من بينها: أنه صادر عن منظمة دولية تحظى بدرجة عالية من المصداقية والمهنية سواء في المعايير التي تستخدمها أو في الاستخلاصات والنتائج، وتحظى بتقريرها باهتمام واحترام دائمين حتى من قبل الدوائر الأميركية والأوروبية.

ومنظمة العفو الدولية هي من أوسع المنظمات الدولية انتشارا وتضم في صفوفها سبعة ملايين شخص بين عضو وناشط، وجاء تقريرها الأخير بشأن إسرائيل نتيجة عمل مثابر ودؤوب على مدى أربع سنوات من قبل مهنيين مختصين من أعضاء المنظمة والمتعاونين معها، واعتمدت منهجيته على فحص الوقائع والممارسات ومقارنتها بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي أقرتها الأمم المتحدة العام ١٩٦٥ وباتت نافذة في العام ١٩٦٩. كما أن التقرير شمل الممارسات والانتهاكات ضد الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم بما في ذلك الفلسطينيين في إسرائيل وفلسطينيو الشتات المحرومون من حق العودة إلى وطنهم، وانتهى التقرير بتوصيات مزعجة جدا لإسرائيل تشمل المطالبة بحاسبة المسؤولين عن جريمة الفصل العنصري، وفرض عقوبات على إسرائيل بما فيها منع تزويدها بالسلاح، كما أن هذا التقرير من شأنه أن يكبح اندفاع بعض الدول العربية والإسلامية للتطبيع مع إسرائيل، ويعزز دعوات ونشاطات الحملات الدولية لمقاطعة إسرائيل التي باتت هذه الأخيرة ترى فيها خطرا كبيرا.

ويمكن القول إن صدام إسرائيل ومؤسساتها مع منظمات حقوق الإنسان بل مع المبادئ المعتمدة لحقوق الإنسان قديم ومتجدد، وينقل الزميل أنطوان شلحت في افتتاحية «المشهد» بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤ عن القاضي أشير غرونيس، قوله في العام ٢٠١٢ إن حقوق الإنسان يجب ألا تعني الانتحار القومي، وأن إسرائيل لا يمكنها أن تسمح بتطبيق الحقوق الدستورية المتعلقة بحقوق العائلة كما هي، بحجة أن إلغاء التعديل المرتبط بقانون لم شمل العائلات الفلسطينية يمكن أن يتسبب بتدفق آلاف الفلسطينيين، علما بأن هذا القاضي تسلم بعد موقفه هذا أرفع منصب قضائي في إسرائيل، وهو رئاسة المحكمة العليا.

وبعد نشر التقرير أعاد وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد تكرار تصريحات مشابهة لبيان وزارته، بقوله للقناة ١٢ الإسرائيلية إن إسرائيل «ترفض رفضا تاما كل الادعاءات الكاذبة». وأضاف في ما بدا أنه رد على ما ورد في التقرير من إنكار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم أن التقرير «ينكر حق إسرائيل في الوجود كدولة

قومية للشعب اليهودي ويستخدم معايير مزدوجة ويعمل على تشويه صورة إسرائيل وشيطنتها» وتوالت ردود فعل الجهات الرسمية الإسرائيلية، رفضا وتنديدا بتقرير «أمستي»، وكلها تدور في فلك اتهام المنظمة باللاسامية، ونشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية ردا مفصلا بعدة لغات على موقعها الرسمي، وأبرز ما في الرد أن منظمة «أمستي» تجاهلت ما أسمته الوزارة «هجمات حماس الإرهابية» على إسرائيل، وأن هذه الأخيرة، كدولة ذات سيادة، تستخدم حقها المشروع في الدفاع عن مواطنيها أمام الهجمات «الإرهابية»، والملاحظ أن هذا الرد يتناول فقط المواجهة العسكرية التي وقعت في شهر أيار الماضي ولا يتطرق مطلقا لعشرات جوانب التمييز والقمع والجرائم التي شملها التقرير والتي تسم السياسات والإجراءات والقوانين والممارسات الإسرائيلية للدفاع عن مواطنيها في كافة أماكن تواجدهم منذ قيام دولة إسرائيل وحتى تاريخ صدور التقرير.

كما أصدر وزير شؤون الشتات، أي التجمعات اليهودية في الخارج، نحمان شاي، وهو من حزب العمل، بيانا اعتبر فيه أن تقرير «أمستي» هو وثيقة لاسامية وفق كل التعريفات، لكونه حسب رأيه ينفي حق إسرائيل في الوجود كوطن للشعب اليهودي، وقال شاي في مقابلة مع إذاعة الجيش: ليس في بلدنا إبارتهايد، والمنظمة تلقي كلمات ومصطلحات في الهواء لكي تحظى بالدعم العالمي، وهرعت مئات المنظمات اليهودية للدفاع عن دولة إسرائيل وصورتها، فقد وجهت مئات المنظمات اليهودية مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، تدعوه للعمل

ضد تقرير منظمة «أمستي»، وذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» في عددها ليوم ٢٠٢٢/٢/٨ أن ٤٧ منظمة يهودية وأكثر من ٤٠٠ شخص وقعوا المذكرة التي تدعو غوتيريش إلى عدم تبني تقرير منظمة العفو الدولية، وبخاصة لجنة تشكيل لجنة تحقيق دولية تابعة للأمم المتحدة للنظر في ما ورد في التقرير، وكانت المذكرة أشبه بصدى للمواقف الرسمية الإسرائيلية حيث جاء فيها أن التقرير يستخدم ادعاءات كاذبة ومضللة ضد الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، ويشكك في شرعية وجودها، ويتجاهل العنف والهجمات الإرهابية ضد المواطنين الإسرائيليين، مكررا أن إسرائيل هي «دولة ديمقراطية وتعيش فيها العديد من الطوائف تحت حكم القانون»!

ونقلت محطة «دويتشي فيلا» الألمانية تصريحات موشي كانتور، رئيس المؤتمر اليهودي الأوروبي، والتي وصف فيها التقرير بأنه غير مهني وخبيث، وقال إن منظمة «أمستي» تتماشى مع النشطاء المناهضين لإسرائيل، مدعيا أن الهجمات على اليهود متوقعة بسبب هذه الأكاذيب الشائنة.

المواقف الأميركية

أما مواقف الإدارة الأميركية فقد مالت إلى الدفاع عن إسرائيل وإن بدت حذرة في انتقاء عباراتها. وقال نيد برايس، المتحدث باسم الخارجية الأميركية: «نرفض الرأي القائل بأن أفعال إسرائيل

تشكل فصلا عنصريا، لا تستخدم تقارير الوزارة مثل هذه المصطلحات، ومن المهم ألا يحرم الشعب اليهودي من حقه في تقرير المصير».

وأحدث تقرير منظمة العفو الدولية انقساما لدى وسائل الإعلام الأميركية التي تتعامل في العادة بجدية مع تقارير منظمات العدل الدولية حين يتعلق الأمر بدول أخرى مثل الصين وإيران، فيحسب وامتنعت عن نشر أي موضوع عنه، مع أنها نشرت مقال كتبه جيمس نورث في موقع «موندوبويس» تجاهلت صحيفة «نيويورك تايمز» التقرير تماما وامتنتعت عن نشر أي موضوع عنه، مع أنها نشرت مقالا طويلا عن الممثلة الكوميديا الأميركية ووبي غولديبرغ التي تم تعليق برنامجها التلفزيوني لمدة أسبوعين بسبب تعليق لها اعتبر معاديا للسامية، وهي التي قالت في إحدى المناسبات إن جريمة الهولوكوست لم تكن ترتبط بالعرق.

سبع مرات خلال الشهر الماضي فقط، بتقارير لمنظمة العفو الدولية حول أحداث في نيجيريا وميانمار وكازاخستان، لكنها لم تأت على ذكر التقرير المتعلق بإسرائيل حتى بعد ٤٨ ساعة من نشره، في حين أن صحيفة «واشنطن بوست» أشارت إلى التقرير ضمن مقال عن قتل المسن الفلسطيني ذي الجنسية الأميركية عمر أسعد، ونشرت لاحقا تقريرا يلخص نتائج تقرير «أمستي».

أما صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية فقد تجاهلت مضمون التقرير، وشنت هجوما شديدا عليه واعتبرته تشهيراً موجها ضد إسرائيل، وادعت أن منظمة «أمستي» تفت «في خندق واحد مع حركة حماس وحزب الله وإيران».

شهادات إسرائيلية تدعم التقرير

غير أن صحيفة «الغارديان» البريطانية استعادت تصريحات عدد من المسؤولين السابقين الإسرائيليين الذين سبق لهم أن حذروا من مثل هذا الحال، ومن بين هؤلاء المسؤولين رئيس الحكومة السابق إيهود باراك الذي قال في العام ٢٠١٠ «طالما لا يوجد إلى الغرب من نهر الأردن سوى كيان واحد هو إسرائيل، فإن هذا الكيان سيكون إما غير يهودي أو غير ديمقراطي، وطالما أن ملايين الفلسطينيين لا يحق لهم التصويت فإن هذه سوف تكون دولة إبارتهايد». أما الوزير السابق يوسي سريد فقال في العام ٢٠٠٨ «إن ما يعمل مثل إبارتهايد، ويدير الأمور مثل إبارتهايد، هو ليس بطة وإنما إبارتهايد».

ومن أبرز التعليقات التي صدرت عن مسؤولين إسرائيليين سابقين ما قاله المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية بين الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٧ ميخائيل بن يائير حيث نشر مقالا في العام ٢٠٠٢: «لقد أقمنا نظام إبارتهايد في المناطق المحتلة مباشرة بعد استيلائنا عليها، وما يزال هذا النظام القهري موجوداً حتى الآن»!

المحكمة الإسرائيلية العليا وأراضي ١٩٦٧... تاريخ من الالتماسات المرفوضة

(قراءة في كتاب جديد صادر عن «مدار»)

كتب باسل رزق الله:

أعدت وفاة القاضي الإسرائيلية ميريام ناوور (١٩٤٧-٢٠٢٢) السجل الإسرائيلي حول المحكمة العليا إلى الواجهة. ناوور كانت ترأس المحكمة العليا منذ العام ٢٠١٥ وحتى تقاعدها في العام ٢٠١٧، وعملت في سلك القضاء الإسرائيلي لمدة ٣٨ عاماً منها ١٤ عاماً في المحكمة العليا، كما كانت تشغل عند وفاتها، في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢، رئاسة لجنة التحقيق في حادثه جبل ميرون.

تعرضت ناوور لعدة انتقادات خلال توليها رئاسة المحكمة العليا، كان أبرزها في العام ٥٠ لاحتلال الضفة الغربية، بعد إصدارها قراراً يمنع مشاركة قضاة المحكمة العليا في ما سمي باحتفالات عودة الاستيطان بالضفة الغربية، لتنتقد في حينه من عدة سياسيين ووزراء، كان أبرزهم أفيدور ليرمان وأبيات شاكيد وميري ريفغ وتسيبي حوطفيلي. وعند وفاتها جاء الانتقاد لها من قبل رئيس حزب الصهيونية الدينية، بتسلييل سموتريتش، الذي كان الوحيد من بين السياسيين الذي انتقدتها في يوم وفاتها، وشهد إلى أنه لا ينسى أنها سمحت بإبلاغ بوزتي عمونا وتيف هافوت وأجزاء من مستوطنة عوفرا، وأنه لا يمكن أن يكون منافقاً^(١) مما تسبب في توجيه انتقادات عدة له من قبل الزورين يائير لبيد وديجون ساعر.

هذا النمط يلقى الضوء أساساً على الجدل الإسرائيلي المستمر حول المحكمة العليا ودورها، والنظرة اليمينية العدائية نحوها، التي ترفض العديد من قراراتها، وترى فيها خطراً، باعتبارها هيئة غير منتخبة وتمثل القواعد الليبرالية وتهدد السياسات اليمينية، رغم ذلك، فإن مراجعة قرارات المحكمة العليا تجاه الفلسطينيين/ والاراضي الفلسطينية، تكشف صورة معاكسة لكل النقد اليميني الموجه نحوها.

يمكن أن نستكشف ذلك من خلال الكتاب الصادر مؤخراً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، بعنوان «قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)»، الذي أعدته وقدمت له المحامية سوسن زهر، وترجمته عن العبرية سليم سلامة، وصدر في ١٨٨ صفحة، في أيلول ٢٠٢١. تأتي أهمية الكتاب لكونه استعراضاً لقرارات ومدوات المحكمة العليا في عدة مواضيع مرتبطة بالفلسطينيين وأرضهم، وتقديم نماذج من هذه القرارات مترجمة للعربية كإداة هام يمكن الاعتماد عليها في فهم منطق المحكمة العليا، في القضايا التي تعمل عليها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقدم الكتاب الالتماسات المحكمة العليا والردود على قضايا وتأتي هذه الالتماسات في ٦ فصول، وتقع تحت كل فصل عدة الالتماسات باعتبارها عينة تمثيلية حول قضية واحدة أو مجموعة قضايا مرتبطة بموضوعة واحدة، وهي الاستيلاء على الأراضي وإنشاء المستوطنات وترسيم الحدود (جدار الفصل) وإدارة الشؤون المدنية في المنطقة المحتلة، وتقييد الحريات والعقوبات الجماعية والديمقراطية (لم الشمال) والحصار على قطاع غزة.

تظهر أهمية المحكمة العليا، في سياق الحياة اليومية للفلسطينيين بشكل كبير، ذلك لأنها تمتلك صلاحية ممارسة الرقابة القضائية على الحكم العسكري، وقراراتها انعكاسات مباشرة على حقوق السكان الفلسطينيين وحياتهم، وإذا كان اشتغال المحكمة العليا الأساسي في قضايا تهمس اليومية، فهذا لا يعني انقراض تأثيرها في قضايا سياسية، ولو بشكل غير مباشر، مثل قرارها حول مسار الجدار الأمني، أو قضايا تترك أثراً طويلاً مثل استغلال الموارد الطبيعية، رغم ذلك تخبرنا زهر في مقدمة التقرير أن قرارات المحكمة العليا ومدلولاتها لم تترجم للغة العربية، حتى في تلك التي قدم

فيها الالتماسات الفلسطينية أنفسهم.

ومما جاء في المقدمة: «إن قراءة تسويغات القضاة تمكن ليس فقط من فهم كيف وصل القضاة المختلفون إلى ما توصلوا إليه من نتائج، بل كيف تحولت المحكمة العليا في إسرائيل إلى عامل أساس، لا يمكن فصله عن سائر السلطات الإسرائيلية، في الدفاع عن ممارسات إسرائيل كقوة احتلال، والوظيفة التي تقوم بها في إسناد الاحتلال وتحويله من احتلال مؤقت إلى احتلال دائم ومتواصل» (ص ٨).

رغم السماح بتقديم الالتماسات للمحكمة العليا، فقد رفضت غالبيتها الساحقة، بل ساهمت تسويغاتها وتفسيراتها في شرعة المس بحقوق الفلسطينيين، بحسب المقدمة، وتحولت إلى مرشدة للجيش الإسرائيلي في حربه ضد الفلسطينيين، وساهمت في قوننة وترشيد عمله، فهي اعتبرت على سبيل المثال مهادنة جنيف غير ملازمة من ناحية قضائية مع إمكانية التعامل معها في قضايا إنسانية عينية، لتساهم في منح الجيش إعفاءً قضائياً، كما أنها فحصت ممارسات الجيش الإسرائيلي من خلال تطبيق القوانين الإداري الإسرائيلي، وتستخدم مبادئ المعقولة والتناسبية اللذين تطورا في المنهج القضائي الإسرائيلي (١٠)، وهذا يعني إتاحة المجال للجيش الإسرائيلي بالعمل، والحق للمحكمة لاحقاً في تحديد ما هو معقول وغير تناسبي. من خلال هذه الجزئية، والجزئيات القادمة، ستتحقق المساهمة التي قدمتها المحكمة العليا في تشكيل نظام الاحتلال القائم، والتدخلات التي يمكن اعتبارها تزييناً للمنظومة.

عند مراجعة الالتماسات المختارة المترجمة في التقرير، يمكن الخروج بعدة سمات أو تصنيفات حول كيفية تعامل المحكمة العليا في القضايا التي تخص الفلسطينيين/ات، مثل تجزئة القضايا والانتحاز لمصلحة الدولة ذلك أو فحص القضايا من ناحية إجرائية وليس مبدئية، والمساهمة في تشكيل نظام الاحتلال، أما السمة الثابتة في كل القضايا فهي الأساس الأمني، الذي تجده المحكمة اعتباراً فوق كل الاعتبارات، ولا تتدخل فيه، ويكون مقنعاً لها في كل الحالات تقريباً، أما دور المحكمة العليا في البعد الأمني كما حددته في الالتماسات فهو يتوقف على الرقابة القضائية والتأكد من سلامة الإجراءات القانونية.

اتجهت المحكمة العليا للتعامل مع القضايا المقدمة لها على أساس دراسة كل حالة، ودون النظر في الموضوع بكتيته، ولعل أبرز هذه القضايا هي مصادرة الأراضي والاستيطان (الصفحات ١٩-٤٧)، فقد كانت المحكمة العليا تدرس الجانب الأمني وتسمع كافة التبريرات من جيش الاحتلال في الضفة، وعلى أساسه تتخذ القرار، بدون مراعاة الملكية الخاصة لأصحاب الأراضي، وهذه حالة متكررة في كافة القضايا المعروضة، عدا قضية مستوطنة ألون موريه، التي كانت مقنعة هي الأخرى، إلا أنها اعتبرت اختيار مكان الاستيطان قراراً سياسياً، لذلك أبطلت المحكمة بناء المستوطنة (أقيمت لاحقاً في مكان قريب)، وامتنعت طوال الوقت عن اتخاذ قرار حول البناء الإسرائيلي في الضفة الغربية كقضية كاملة. الالتماس الوحيد في الاستيطان الذي نظر إليه بشكل كامل كان قانون تسوية البؤر الاستيطانية الذي سن في الكنيست (٣٨-٤٥)، وتمت الموافقة على الالتماس لأنه من ناحية منظومية كان يعاني من إشكال لكنها تفهمته من ناحية إنسانية، أي حق المستوطنين في تسوية أوضاعهم؛ لذلك تمت المطالبة بإيجاد صيغة جديدة للقانون تسم بشكل أقل بحقوق الفلسطينيين.

تكرر التعامل مع كل القضايا بشكل منفصل ومنعزل، ففي طلبات لم الشمل المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة (الصفحات ١٥٣-١٦٤) كانت تفحص كل حالة بشكل منفرد، ولم تصدر حكماً شاملاً في القضية، أما القرار التي اتخذ بشكل كامل فهو القرار

المرتبط في لم الشمل بين الفلسطينيين/ين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الفلسطينيين/ات في الداخل (١٦٥)، المفارقة كانت أن ناوور التي انتقدتها سموتريتش كانت من بين الذين أيدوا رفض الالتماس مركز عدالة المقدم ضد وزير الداخلية الإسرائيلي، وكان الالتماس قد رفض بأغلبية ٦ قضاة مقابل ٥ وافقوا عليه.

تجزئة القضايا انطبقت أيضاً على جدار الفصل، الذي وافقت المحكمة على النظر في مساره الواقع في الضفة الغربية، لكن بشكل جزئي أيضاً، من خلال المطالبة بتعديل المسار في جزئيات قسم قري وأراضي معينة بدون النظر في شرعية بناء الجدار، والانتهاكات التي يتسبب بها، وهذا تكرر أيضاً في الالتماسات ضد هدم بيوت الفلسطينيين الذي ينفذون عمليات الإحباط الموضوعي» (١٢٥) وهي عمليات الاغتيال التي نفذت ضد نشطاء فلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية، وهو الالتماس قدم من قبل اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب في إسرائيل، وتم رفضه بدعوى أنه ينبغي فحص كل عملية بصورة منفردة.

أما الالتماسات التي عولجت بصورة جزئية، فكان هناك جزء منها مرتبط بعدم إتمام الإجراءات بصورة متكاملة، لذلك اعتراضها الأساس على جيش الاحتلال هو ضرورة إتاحة المرور في المسار القانوني كاملاً، وتمثل هذا في قرارات الطرد التي نفذت نحو الأردن أو لبنان وقدمت فيها الالتماسات (٧٣-٨٧).

كما كانت تراعي مصلحة الدولة فوق أي مصلحة أخرى، فقد أقرت اعتقال أسرى من لبنان تحت بند الاعتقال الإداري، رغم عدم ضرورة ذلك، بدعوى أن هذا يمكن أن يساهم في تحسين ظروف التفاوض الإسرائيلي، فقد كانت مدرجةً لأثر ذلك على المعتقلين وأشارت لكونه احتجازاً للحرية، لكنها في المصلحة أجازت الاعتقال الإداري، وهذا انطبق على رد الالتماس احتجاجاً جماهيري من الشهداء الفلسطينيين أيضاً، التي منحت خلالها المحكمة العليا الحكومة فرصة لتسن تشريع موائم، وأيضاً على قضية النائب أبو عرفة الذي أبطلت قرار سحب إقامته في القدس، مع إتاحة إمكانية سن قانون يمكن أن يخرجها بشكل مناسب.

راعت أيضاً المحكمة العليا مصلحة المستوطنين في الضفة الغربية، تحت حجة أن الفائدة تعود أيضاً على الفلسطينيين، مثل رد الالتماس ضد مصادرة أراض من أجل شق الطرق وتعبيدها، رغم إشكالية القرار والتغيير الذي يحصل على المكان، وهذا انطبق أيضاً على استغلال الموارد الطبيعية في الضفة الغربية، وكان القرار مرتبطاً بالمحاجر، باعتبارها منفعة متبادلة رغم أن المحكمة كانت تدرك أن معظم منتوج هذه المحاجر يذهب إلى إسرائيل^(٢)، وفي كل هذا كانت المحكمة تدرك أن أمد الاحتلال قد طال، وتستيقظ التعامل معه على أساس ديمومتها.

الالتماس الأبرز الذي كانت قد قبلته المحكمة العليا، كان مرتبطاً بمنع التعذيب الجسدي للأسرى الفلسطينيين في عام ١٩٩٩ (١١٥)، وفصلت فيه الأساليب المستخدمة، وحكمت بمنع استخدامها، لكنها منحت «استثناء الضرورة» في الحالات التي اعتبرت «قابلة لموقوتة»، رغم ذلك، وسعت الاستثناء مرة أخرى في العام ٢٠١٨، وسمحت باستخدام «الوسائل الخاصة» كما أسستها من أجل منع العمليات، وأشارت في رد الالتماس إلى أن نية الملتمس وشركائه لتنفيذ عملية... وحدها كافية لتتحقق شرط الفورية وتبرير استخدام الوسائل الخاصة في التحقيق» (١٢٤)^(٣)

خُصص الفصل الأخير من الكتاب/ التقرير لعرض الالتماسات حول قطاع غزة، وقدمت فيه عدة الالتماسات، من بينها الالتماس

ضد الحصار الإسرائيلي على القطاع، ردت المحكمة وصادقت على الحصار، والتماس يطالب بالسماح للمرضى بالخروج من غزة لتلقي علاج منقذ للحياة، ورفض أيضاً هذا الالتماس، ومنع دخول سكان القطاع إلى إسرائيل من أجل التقدم في المطالبة بالتعويض ضد الجيش الإسرائيلي نتيجة الأضرار التي يتسبب بها، كما عرضت الالتماسات لحالات شمع فيها بالخروج من قطاع غزة من أجل تلقي العلاج كحالات استثنائية. أما الالتماس الأبرز الذي يترجم الكتاب نصه فقد قدمته منظمة «يش دين» ضد لوائح إطلاق النار على المظاهرين خلال مسيرات العودة العام ٢٠١٨، ورفضته المحكمة العليا وصادقت على لوائح إطلاق النار، باعتبار أن هدفها حماية مواطنين إسرائيليين، وبالعودة إلى رئيسة المحكمة العليا السابقة ميريام ناوور مرة أخرى، ففي تعليقها على هذا القرار لم تعتبر أن المحكمة منحت رخصة بالقتل، بل أن قرارها متوازن، فقد تمت المصادقة على لوائح إطلاق النار لكنها تركت إمكانيةً للتحقيق في كل إجراء بعد حدوثه، معتبرة إياه «تصرفاً ذكياً»^(٤)

يقدم الكتاب مادة هامة من خلال نصوص صادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية، يتضح من خلالها كيفية التعامل مع الفلسطينيين/ات في الضفة الغربية وقطاع غزة وأرضهم، ويظهر من خلال الالتماسات مدى مساهمة المحكمة العليا في تشكيل نظام الاحتلال وتوفير الحماية القانونية له، والعمل كمرشدة له في بعض الأحيان، وإعلاء المنطق الأمني طوال الوقت، على حساب حقوق تهمس بحياة الإنسان، بدون النظر لهذا الاعتبار، وهذه الالتماسات فرصة لفهم قوننة العديد من التصرفات الإسرائيلية، خاصة وأن الالتماسات تقدم نقاشات لبعض القضايا وتحاول بناء تسلسل واستدلال من أجل الوصول إلى الحكم، الذي هو في غالب الأحيان رفض الالتماس.



(هوامش)

1. Gil Hoffman, "Lapid livid after Smotrich insults deceased judge", The Jerusalem Post, Jan 24, 2022. <https://bit.ly/3o1xPCH>
 2. Valentina Azarova, "Exploiting A 'Dynamic' Interpretation? The Israeli High Court of Justice Accepts the Legality of Israel's Quarrying Activities in the Occupied Palestinian Territory", Eijik Talk, Feb 7, 2012. <https://bit.ly/3nY045m>
 3. اعتبر هذا القرار تحدياً من أهaron بارك للمؤسسة الأمنية، لكن في الحقيقة عبر عن تطابقه مع الاعتبارات الأمنية، كما أن إصدار القرار تأجل عدة مرات، رغم إدراكه أن التعذيب ممارسة موجودة ومستمرة ولم تقتصر لاحقاً على «القنبلة الموقوتة» كما أن طبيعة القرار محدودة، ينظر: Nimer Sultany, "The Legacy of Justice Aharon Barak: A Critical Review", HARVARD ILJ ONLINE, V. 48 (2007), .85. <https://bit.ly/39QDEZG>
 4. Yonah Jeremy Bob, "Ex-chief justice: Court did not give IDF license to kill on Gaza border", The Jerusalem Posts, MAY 27, 2018. <https://bit.ly/39QDEZG>
- حول الاصابات التي نتجت خلال مسيرات العودة يمكن العودة إلى: Hilo Glazer, "42 Knees in One Day: Israeli Snipers Open Up About Shooting Gaza Protesters", Haaretz, Mar. 6, 2020. <https://bit.ly/3IEAe0>

عن ميليشيات المستوطنين المسلحة في مستوطنات الضفة الغربية والدولة والرملة خلال هبة أيار وما بعدها

كتب عبد القادر بدوي:

«نحن نستبدل الشرطة والجيش»... نحن في حرب الاستقلال» هكذا عبر قائد عصاية من المسلحين بمسدسات واسلحة رشاشة مكونة من مستوطنين يهود جاؤوا من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية بين النهر والبحر، مع اختفاء واضح للفظ الأخضر، لـ «استعادة الارح اليهودي»، ومهاجمة العرب» والمساندة وحماية اليهود من الهجمات العربية»، خلال أحداث هبة أيار من العام الماضي، والتي اندلعت على خلفية عمليات التطهير العرقي في حي الشيخ جراح في القدس وحي العجمي في يافا والضفة الغربية وغيرها من ممارسات المستوطنين وسياسات الدولة الإسرائيلية الاستعمارية الاستيطانية بحق الفلسطينيين في تجمعاتهم الاربعة على امتداد فلسطين التاريخية، ووصلت ذروتها في اندلاع الحرب على غزة، ومواجهات مع الاحتلال ومستوطنيه عنت كل التجمعات الفلسطينية، التي باتت وحدة واحدة في مواجهة منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وتجلت ذلك بصورته الأوضح في إضراب يوم ١٧ أيار الذي عم أرجاء فلسطين بين النهر والبحر.

تركز في هذه المساهمة على ظاهرة برزت خلال الهبة، ظاهرة الميليشيات المسلحة لقطعان المستوطنين الذين هاجموا العرب وممتلكاتهم في مدن اللد والرملة ويافا وغيرها من المدن والبلدات الساحلية، وجاء جزء كبير منهم من مستوطنات شمال الضفة الغربية، وأقاموا في مقرات ومبان تم توفيرها لهم من قبل الدوائر الرسمية الإسرائيلية (مبنى رئاسة بلدية اللد مثلاً) والتي شهدت عملية شبيهة بالتعبئة الحربية، لكن على شكل ميليشيات وعصابات مسلحة، استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي للحشد والتعبئة والتدريب على قتل العرب وحرق ممتلكاتهم، في إطار ما عرف بعمليات «حماية يهود اللد من العرب» وتطهير اللد من العرب، وانتظمت في مجموعات انطلقت إلى الشوارع لحماية ومساندة قوات الشرطة وحرص الحدود الإسرائيلية التي شاركت هذه الميليشيات- كما ظهر في مقاطع فيديو مصورة نشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي- في مهاجمة العرب والاعتداء على منازلهم بوشعية وإحراق البيوت والممتلكات العربية على مدار فترة الهبة، التي ارتقى خلالها الشبان محمد كيوان من أم الفحم

وموسى حسونة من اللد شهيدين برصاص المستوطنين والوحدات الخاصة التابعة للشرطة والجيش.

تشير بعض التقارير الإسرائيلية، وهي محدودة، إلى أن ضباط احتياط- قادة وحدات وكتائب في الجيش الإسرائيلي- أشرفوا على عمليات هذه المجموعات التي يخدر غالبية أعضائها من تيار الصهيونية الدينية ووصلوا إلى اللد من مستوطنات الإسرائيلية الجائمة على أراضي الفلسطينيين شمال الضفة الغربية، أو ما يعرف بمستوطنات «سفوح الجبال»، بشكل حول هذه المباني لما يشبه «القلاع اليهودية»، يتم فيها تحديد الأهداف العربية التي سيتم مهاجمتها وفق خطط وتعليمات شبيهة بالخطط العسكرية. تُصنّف مستوطنات «سفوح الجبال» إسرائيلياً على أنها مستوطنات أيديولوجية، تضم تيار المستوطنين الأكثر تطرفاً وعنصرية؛ إذ يتبنى هؤلاء الفكر الاستيطاني الصهيوني، ذا الطابع الديني القومي، كأيدولوجيا ونمط حياة، ويتكثف العداء الشديد للعرب، يتمثل ذلك في انضواء هؤلاء ضمن مجموعات إجرامية مثل «شبيبة التلال»، ومستوطنات «سفوح الجبال» هي «إيتمار» (ألون موريه)؛ «هار براخا»، ويتساهم بالإضافة إلى المستوطنين الزراعيّين «فصعات عولام»، ومخفات لجعا، وتقع في منطقة «جبال السامرة الشرقية»- كما يُطلق عليها إسرائيلياً- أي المنطقة التي تضم قري عقربا، حوارة، بيتا، عورتا، عميرة القبلية، عينيوس، عوريف، بورين، عزموط، سالم ودير الحطب الفلسطينية إلى الشرق من مدينة نابلس، وتندحر فكرة مستوطنات «سفوح الجبال»، نطم مستوطنات «السور والبرج»- «حوما فجدال»- وهو أحد أنماط الاستيطان اليهودي الذي سبق إقامة الدولة، فقد أقيمت هذه المستوطنات خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٣٣-١٩٣٩، بهدف تسريع عملية سيطرة اليهود على الأراضي، ولتجنب التشديدات التي كانت تفرضها بريطانيا على الاستيطان، في بعض الأحيان، وفق اعتبارات سياسية وأمنية، وتضمنت تحصينات عسكرية كالبراج، الأمر الذي أكسبها هذه التسمية لاحقاً.

تشكّلت هذه العصابات من خليط المستوطنين القادمين من مستوطنات «سفوح الجبال»، وتحدثياً مستوطنة بيتسهار، وعلى رأسهم المستوطن اليميني المتطرف عكيفا هكوهين، بالإضافة إلى مستوطني المدرسة الدينية التابعة للصهيونية الدينية في مدينة اللد، التي

أقيمت ضمن ما يُعرف بشروع «استيطان القلوب» الاستيطاني.

١ والذي تُرجم عملياً في إقامة عشرات مشاريع «الأنوية التوراتية» في المدن الساحلية- «المدن المختلفة» بحسب التسمية الإسرائيلية- كذلك أعضاء جمعية «لافاميليا» اليمينية المتطرفة في هارشم، ويقول أحد أفراد العصابات التي هاجمت اللد: (...) «أنا الآن فالامر مختلف؛ إنهم «أي الفلسطينيين في الضفة الغربية، الوج

المعنوية والدعم من غزة (...) نحن في حرب في قلب الدولة»^١. هكذا بات الوضع إذاً خلال انتفاضة الفلسطينيين في اللد؛ قيادة الشرطة على رأس وحدات من الشرطة وحرص الحدود من ناحية، شخصيات يمينية واستيطانية متطرفة مثل عكيفا هكوهين من مستوطنة بيتسهار، على رأس عصابات ميليشيات مسلحة من المستوطنين تنظم في مجموعات من ناحية أخرى، بالإضافة إلى شخصيات سياسية ورسمية بارزة مثل عضو الكنيست بتسلييل سموتريتش (رئيس حزب الاتحاد القومي- تكوما)، إيتمار بن غفير (رئيس حزب «عوتسما يهوديت»)، ويائير ريفنو (من حزب اليكود ورئيس بلدية اللد) الذي منح المستوطنين مبنى البلدية لتنظيم أنفسهم وحشد قوااتهم، تواجدت لتقديم الدعم ليهود اللد، والهدف، حتى بالنسبة للشرطة، هم العرب الفلسطينيون ومنازلهم وممتلكاتهم الذين حاولوا التصدي لهذه الهجمات عبر ما أتيج لهم من وسائل الصمود في وجه هذه الهجمات، التي استمرت على مدار أيام الهبة التي بدأت بمواجهات مع الشرطة والمستوطنين في أيار المنصرم بعد أحداث في الشيخ جراح واستشهاد الشاب حسونة.

يشير أنس إبراهيم في معرض البحث في الخلفيات النظرية للبلطجة الاستيطانية- مستنداً بذلك إلى طرح نير غازيت حول ظاهرة القصاصية الاستيطانية Vigilantism- إلى أنه بجواراة الأحداث التي شهدتها فلسطين من البحر إلى النهر، تولد شعور يهودي بقلق «سيادي»، وهو ما دفع السلطة الرسمية في إسرائيل- للسمح ب- وتفيوض- فاعلين «غير رسميين»- المستوطنين- «بحياة إمتيازها الحصري بممارسة العنف وحيارة أدوات إنتاجه، عبر الاستعانة بالميليشيات الاستيطانية اليهودية في عملية «استعادة السيطرة» على المدن والبلدات في الداخل، واستعادة الردع الصهيوني في ظل «تمرد العرب» ضد المؤسسة الرسمية،

وتفعلها لارتكاب جرائم القتل وإحراق الممتلكات والمساجد والتهديد بارتكاب المجازر، في إطار عملية يأخذ المستوطنون فيها على عاتقهم مهمة حماية النظام السياسي والخفاط عليه، إلى حد تقويمه وإرجاعه إلى مساره الاستعماري الصهيوني الأولي المفتق عليه يهودياً؛ والقاضي باستعمار فلسطين بأكملها والاستيطان فيها والسيطرة عليها، وتصحيح أي انحراف عن هذا المسار. ويخلص إبراهيم إلى أن هذه العملية لا يُمكن وصفها وتفسيرها بالقصاصية التي يطرحها غازيت (Vigilantism)؛ بل بالبلطجة الاستيطانية^٢.

ويشير تقرير لمؤسسة «هيومان رايتس ووتش»؛ إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية استخدمت العنف المفرط لتفريق مظاهرات الفلسطينيين السلميين في اللد خلال الهبة، ليس كذلك محارب؛ بل استخدمت الخطاب التحريضي الرسمي للمسؤولين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، ومنحت امتيازاً لليهود الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، من خلال الانتحاز الواضح لليهود المتطرفين الذين هاجموا الفلسطينيين وممتلكاتهم، خصوصاً للمجموعات اليهودية المتطرفة ضمن «الأنوية التوراتية»، التي تسعى إلى تعزيز الهوية اليهودية لمدينة اللد على حساب الفلسطينيين العرب، ووقفت متفرجة، في أحسن، حالاتها، إبان مهاجمة اليهود للسكان الفلسطينيين وممتلكاتهم؛

1. للمزيد حول مشروع «استيطان القلوب» ومشاريع «الأنوية التوراتية»، أنظر؛، عبد القادر بدوي، استيطان الأرض والقلوب: عن «أنوية التوراة»؛ مدار، ملحق المشهد الإسرائيلي، <https://bit.ly/2ZEHFkD>, 26.04.2021.
2. يهوشع براينر، مسلّحون بمسدسات وكبياء، أعضاء الصهيونية الدينية وقفوا دفاعاً عن «يهود اللد»، هارتس، 14.05.2021. <https://bit.ly/3L5mK0> (بالعبرية).
3. أنس إبراهيم، عن البلطجة الاستيطانية.. خلفيات نظرية وتاريخية، مدار، ملحق المشهد الإسرائيلي، 26.07.2021. <https://bit.ly/3JpDaMg>
4. لمراجعة التقرير كاملاً، أنظر؛: <https://bit.ly/3HND1C4>



كتيبة «نيتسح يهودا»: عداء إيديولوجي وتنافس على العنف.

«نيتسح يهودا».. كتيبة يمينية متدينة ومتمردة في الجيش الإسرائيلي تعمل داخل الضفة الغربية

وفي أكثر من تحقيق صحفي قامت به «هآرتس» تبين أن كتيبة «نيتسح يهودا» هي كتيبة متمردة، وتتلقى أوامرها من قادة المستوطنين وحاجات مستمر، أكثر من كونها تتبع إلى قيادة الجيش. لكن الملفت للنظر من خلال هذه التحقيقات، هو أن أفراد هذه الكتيبة محصنون بشكل شبه كلي من أي عقوبة، خصوصاً بعد أن اتضحت حالات من استخدام العنف المفرط وغير المبرر، والتعدي على الفلسطينيين المارة بدون سبب، وسرقة معدات صحفيين أجانب، واقتحام بيوت ومنشآت فلسطينية بدون أوامر عسكرية مسبقة.^(١) ولا بد من التشديد على أن ما يميز كتيبة «نيتسح يهودا» ليس العنف المفرط بحق الفلسطينيين؛ فهذا الأمر قد نجده أيضاً لدى معظم وحدات الجيش الإسرائيلي، بل إن ما يميزها هو رعوتها، وتمرداها على الانضباط العسكري، وارتجالها اقتحامات وأعمال عنف بشكل انتقامي بدون معرفة قيادة الجيش، وبدون أن تتم محاسبتها، على الرغم من تعالي أصوات داخل المجتمع الإسرائيلي بضرورة تفكيكها أو إخراجها من داخل الضفة لتعمل في ميدان آخر.

٢٠٢١ نشبت مواجهات ما بين المستوطنين والفلسطينيين في شارع ٦٠ إلى الشرق من جبل الطويل على خلفية إقامة البؤرة الاستيطانية عوز تسيون. وعندما هزعت قوات من حرس الحدود لتفريق المواجهات، تدخلت كتيبة «نيتسح يهودا» وحثت المستوطنين على مواجهة قوات حرس الحدود أيضاً لأن الأخيرين شاركوا في إخلاء البؤرة الاستيطانية في السابق. وفي أثناء إخلاء البؤرة المسماة عادي عاد المقامة إلى الشمال الشرقي من مدينة رام الله، قام جنود من «نيتسح يهودا» بالبصق على الشرطة الإسرائيلية واتهامهم بالخيانة وتلاسنوا معهم. وثمة العديد من الأحداث الأخرى التي يظهر فيها جنود نظامي، وهذا ما دفع بتسلييل سموتريتش، أحد زعماء الصهيونية الدينية، إلى القول بأن: «المستوطنين سعداء في كل مرة يتم إرسال كتيبة نيتسح يهودا الخالدة إلى منطقتهم» وادعى بأن العام ٢٠٢١ تميز بهدوء وأمن نسبيين فقط بسبب تواجد قوات «نيتسح يهودا» الذين يعرفون كيف يتعاملون مع الفلسطينيين ويردعونهم.^(٢) ولا بد من الإشارة، إلى أن التيارات الحردلية، وهي تيارات تقع في المساحة الرمادية التي تفصل ما بين المتزمتين وما بين الصهيونيين القوميين، تتخذ مواقف ناقدة من الجيش الإسرائيلي ومن معظم مؤسسات الدولة على ضوء الانسحاب من أراض داخل الضفة ضمن اتفاق أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٤) والانسحاب من غزة (٢٠٠٥) بالإضافة إلى إخلاء بؤرة استيطانية بين الفينة والأخرى، وهي ترى أن أرض الضفة الغربية هي أراض توراتية لا يمكن نقل السيادة عليها إلى الفلسطينيين الأفيغار. من هنا تزداد الأصوات التي تنادي بضرورة عصيان الجيش، أو تدفيعه الثمن، في حال تجرأ مجدداً على الانصياع إلى قياداته الدنيوية المرتبطة بمعاهدات سياسية على حساب التوراة والسيادة اليهودية. و«نيتسح يهودا» ككتيبة مقربة للمستوطنين وقادتهم من حاخامات الحريديم والحردليين، تعتبر محاولة بديلة تتمثل في السعي إلى إدخال حصان طروادة إلى داخل مؤسسة الجيش والتأثير عليه من الداخل.

هذه الخدمة تشمل دورة تدريبية لحوالي ٨ أشهر، تليها الخدمة كمقاتلين لمدة ١٦ شهراً إضافية. بعد ذلك يحق للجندي الحصول على عام دراسي آخر بعد الخدمة في الجيش، وهو ما يسمى عام «الارتقاء» ويهدف إلى تمكين الجندي من إكمال شهادة الثانوية العامة والدراسة في معهد من أجل الحصول على مهنة يمكنه من كسب العيش الكريم.^(٣) ومع أن الكتيبة أقيمت العام ١٩٩٩ كحاضنة للشباب الحريدي المتسرب من الدراسة، إلا أنها في الواقع تضم عدد قليلاً من الحريديم، مع السنوات، تحولت الكتيبة عملياً إلى كتيبة دينية-سياسية، وهي تضم بين صفوفها أفراداً من «شبيبة التلال» الصهيونية المتطرفة، بالإضافة إلى مستوطنين حردليين، ومستوطنين متدينين آخرين لا يرغبون بالاختلاط مع النساء كون الكتيبة تعرف نفسها ككتيبة عسكرية دينية. غير أن ما يميز هذه الكتيبة هو تبلور عقيدة أيديولوجية دينية سياسية تدفع جنودها إلى الاعتقاد بأن فرض الحكم على الفلسطينيين وضبطهم يعتبر مهمة «مقدسة» دينياً وليس مجرد مهمة عسكرية مرتبطة بقرارات صادرة عن قيادة الجيش، كما أوضح إيتمار ديشل، وهو نائب في الجيش الإسرائيلي وكان قائد كتيبة «نيتسح يهودا» بين ٢٠١٦-٢٠١٨.^(٤) ولأن معظم جنود هذه الكتيبة كان قد تمردوا في السابق على أسرهم وحاخاماتهم وفشلوا في دراسة التوراة، فإنهم يجدون في «الحكم المقدس» على الفلسطينيين مناسبة لإثبات الذات من خلال ممارسة العنف المفرط، وهو أمر معروف لكل قادة هذه الكتيبة.^(٥) لكن بعيداً عن كون الكتيبة ملاذاً للشباب المتطرفين والفاشليين اجتماعياً وأكاديمياً، فإنها أيضاً تعتبر جاذبة لمجتمع المستوطنين المتطرفين، فالصدامات ما بين المستوطنين ومؤسسة الجيش بدأت تتكرر بشكل متسارع في العقدين الأخيرين على خلفية إقامة بؤرة استيطانية بدون التنسيق المسبق مع مؤسسات الدولة. من هنا، يرى المستوطنون بأن كتيبة نيتسح يهودا» تعتبر مملكتهم داخل مؤسسة الجيش الإسرائيلي بحيث أنها تخلق لهم مساحة للتوغل في ممارساتهم العدوانية تحت حماية هذه الكتيبة بالتحديد، مثلاً، في حزيران

بها من الشباب الحريديم يتسربون من مدارس التوراة (أو ما يسمى: اليبشيفاه)، ويتقربون أكثر من المجتمع الإسرائيلي الليبرالي. وهذا هو ما دعا يهودا» لحماية الشبان المتزمتين الذين يعانون من مشاكل أسرية والذين قد ينتهي بهم المطاف كمتسكعين في شوارع القدس بعد أن فشلوا بالالتحاق بمدرسة توراتية.^(٦) وعليه، تأسست جمعية «نيتسح يهودا» على يدي الحاخام تسفي كالبناو، هو يهودي أميركي متدين هاجر إلى إسرائيل في العام ١٩٩٦. وتهدف الجمعية التي تتعاون بشكل حثيث مع كل من المجتمع الحريدي من جهة ووزارة الدفاع الإسرائيلية من جهة أخرى، إلى دعم الجنود الأرثوذكس المتطرفين ومرافقتهم خلال خدمتهم العسكرية التي تمتد إلى عامين، وترافقهم أيضاً أثناء وبعد إطلاق سراحهم لمساعدتهم بالاندماج في المجتمع مع الحفاظ على قيم التوراة الأرثوذكسية المتشددة خاصة تلك المتعلقة بالأسرة والمجتمع. بيد أن الجمعية اتسع نطاق عملها لتستهدف تجنيد شبان متطرفين قد لا ينتمون بالضرورة إلى مجتمع الحريديم، لكنهم في المقابل يعتبرون متدينين وعقائديين مثل مجتمع المستوطنين، وخاصة تيارات الحردلية (التيارات التي تجمع ما بين البعد القومي الصهيوني والبعد الديني المتزمت). فبينما ترعى الجمعية حوالي ٢٤٠٠ شاب حريدي فشلوا في الالتحاق بالمدرسة التوراتية، فإنها تضم بين صفوفها حوالي ١٤ ألف مقاتل صهيوني إسرائيلي وحوالي ٧٠٠ جندي وافر من الخارج تم تجنيدهم من المجتمعات اليهودية في العالم. ويتوزع هؤلاء الجنود جميعاً على أكثر من ست كتائب أهمها كتيبة «نيتسح يهودا» والتي تحمل اسم الجمعية لكنها تعتبر الأكثر جذباً للجنود المتطرفين. تعمل كتيبة «نيتسح يهودا» بالأساس في منطقة رام الله وضواحيها، وتضم في صفوفها حوالي ١٠٠٠ مجند، ومسار التجنيد في هذه الكتيبة يتبع النمط المسمى «يبشيفاه هيسدير»، وهو مسار يجمع ما بين العلوم العسكرية والعلوم الدينية التوراتية. فجنود الكتيبة يخدمون ما مجموعه عامين وثمانية أشهر في الجيش الإسرائيلي.

كتب وليد حباس:

في كانون الثاني ٢٠٢٢، استشهد المسن عمر عبد المجيد أسعد، ٨٠ عاماً، من قرية جلجاليا قضاء رام الله، وهو مواطن فلسطيني يحمل جواز سفر أميركياً، بعد أن قيده جنود إسرائيليون لساعات والقوقه في البرد القارس. لاقى استشهاده أسعد ردود فعل محلية ودولية بسبب هذه الواقعة. كانت كتيبة في الجيش الإسرائيلي تدعى «نيتسح يهودا» هي من قام باقتحام جلجاليا والتسبب في استشهاده أسعد.

تضاف قضية الاستشهاده هذه إلى سجل طويل من الممارسات القمعية والارتجالية التي تقوم بها هذه الكتيبة والتي تحولت إلى ميليشيا تحظى باستقلالية نسبية داخل الجيش الإسرائيلي، ومحصنة من كل محاسبة.

هذه المقالة تلقي الضوء على كتيبة «نيتسح يهودا» والتي تتشكل بالأساس من جنود مستوطنين حردليين، ذوي قناعات توراتية وعداء أيديولوجي للعرب وتنافس داخلي على ممارسة العنف الانتقامي.

خلفية تاريخية

تأسست كتيبة «نيتسح يهودا» في العام ١٩٩٩، كإحدى الكتائب التابعة لسرية كفير التي تحمل رقم ٩٠٠. بيد أن الكتيبة لم تتأسس كحاجة عسكرية من داخل الجيش نفسه، وإنما بناء على تعاون حثيث ما بين المجتمع الحريدي ووزارة الدفاع الإسرائيلية. فبعد انشاء القسم الأمني-الاجتماعي داخل وزارة الدفاع الإسرائيلية، تأسست جمعية «نيتسح يهودا» في العام ١٩٩٩ بهدف دفع الشبان الحريديم للتجنيد في صفوف الجيش الإسرائيلي. في الواقع، ظل مجتمع الحريديم، وهو مجتمع متزمت دينياً، يناهز بنفسه عن الانخراط في صفوف الجيش لدواعٍ دينية عقائدية، بحيث يكرس كل حياته لتعلم التوراة في المعاهد الدينية ويعتقد أن مؤسسة الجيش هي مؤسسة علمانية من شأنها أن تزيع عقول الشبان المتزمتين دينياً وتحرفهم عن ممارسة الشريعة الدينية السليمة. لكن في المقابل، بدأ الحريديم يلحظون في العقود الأخيرة بأن نسبة لا يستهان

(هوامش)

1. يانيف كوفوفيتش، تطور ميليشيا داخل الجيش: واقع نيتسح يهودا، هآرتس، 2022، <https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-MAGAZINE-1.10600082-Nezah, Netzah Yehuda - Kfir, Netzah Association, 2022. see website: https://nahalhareidi.org/units/netzach-yehuda-kfir>
2. ياغيل ليفي، حان الوقت لتفكيك نيتسح يهودا، هآرتس، 31 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.haaretz.co.il/opinions/1.10578659>
3. نفس المصدر السابق.
4. كوفوفيتش، مصدر سابق.
5. نفس المصدر السابق.
- 6.

تابعونا على الفيسبوك
facebook
<http://tiny.cc/ywgg4>

وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
<http://tiny.cc/ncndop>

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
<http://www.madarcenter.org>

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية